جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

٢٠١٦/٤/٢١

د. إياد سليمان محمد
اللجنة صالح للمناقشة

الخلاف النحويّ في منصوبات الجملة الاسمية

بحث تخرج قدمته الطالبة
صابرين غسان عبد المجيد عليّ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في اللغة العربية

بإشراف
الدكتور إياد سليمان محمد

١٤٣٧ هجرية — ٢٠١٦ ميلادية

الإهداء

إلى من قال عنهما تعالى في كتابه العزيز ﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾

والديّ الحبيبين.

إلى النور الذي أنار حياتي إلى من شاركني أيامي بحلوها ومرّها زوجي الحبيب

إلى أستاذي العزيز الدكتور رياد سليمان محمّد.

في حضوري وشجوني في طريقة العلم والمعرفة....

صديقاتي العزيزات ...

﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾

سورة الإسراء : الآية ٨٨

المحتويات

المحتوى	الصفحة
-المقدمة	١
أولاً: الخلاف في ضمير النصب "إيّاك".	٢-٥
ثانياً: الخلاف في تقديم خبر "ليس" عليها.	٥-٧
ثالثاً: الخلاف في ناصب المفعول معه.	٧-١٠
رابعاً: الخلاف في عامل النصب في المستثنى بـ"إلّا"	١٠-١٢
خامساً: الخلاف في سوى	١٢-١٥
سادساً: الخلاف في مجيء المصدر حالاً.	١٥-١٨
سابعاً: الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف	١٨-٢٠
ثامناً: الخلاف في تقديم التمييز على عامله	٢٠-٢٤
الخاتمة	٢٤-٢٥
المصادر والمراجع	٢٥-٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام محمد النبي العربي الأمين وعلى آله وصحبه ومن والاه بإحسان، وحقيقة إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن البحث البحت في العربية لاسيما النحو العربي يتطلب جهداً ومعرفة لما بضمّه من مسائل وآراء وقواعد وشواهد كثيرة حاولت من خلال هذا البحث أن أدنو منه فاخترت موضوعاً يتعلق بالخلاف النحوي في مسائل تخصّ جملة الاسمية فظهر لي إنّ أهمها ثمانية مسائل كالخلاف الواقع في إياك وتقديم خبر ليس عليها وناصب المفعول معه وعامل النصب في المستثنى بإلا والخلاف في سوى ومجيء المصدر حالاً وتقديم التمييز على عامله المتصرف.

فوقفت على آراء النحاة في تلك المسائل التي أخذنا جزءاً منها في دراستنا النحوي المرحلة الثانية فوثقت تلك الآراء من مصادرها مستعينة بأستاذي المشرف ومكتبتي في الحصول على أغلبها واتبعت المنهج التاريخي في سرد تلك الآراء من الأقدم إلى الأحدث وقد استعملت لأجل ذلك معجمات المصادر النحوية قدر استطاعتي ....

أولاً: الخلاف في ضمير النصب "إيّاك"

((إيّا هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أنّ "إيّا" الضمير مضاف إلى لواحقه وهي ضمائر)) (١).

اختلف النحويون في الضمير "إيّا" والحروف التي تلحقه، فذهب الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) وتابعه المازني والأخفش (٢)، إلى أنّ "إيّا" اسم مضمر وما لحقه من الضمائر في محل جر أُضيف إليها الضمير "إيا"، وذلك لظهور الإضافة، قال سيبويه ((وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاكَ نفسكَ لم أعنّفْه لأنّ هذه الكاف مجرورة)) (٣)، وقد احتج الخليل بما روي عن العرب، وذلك ما نقله سيبويه فقال: ((وحدثني من لا أتهم عنه الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: "إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب)) (٤).

وذهب سيبويه ونسبه أبو البركات الأنباري (٥) والشرجي (٦) إلى عموم البصريين، إلى أنّ "إيا" هي الضمير، والحروف التي تلحقه "الكاف والهاء والياء" هي حروف لا محل لها من الإعراب تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب وغيبة، فقال: ((اعلم أنه علامة المضمرين المنصوبين "إيا" ما لم تقدر على الكاف التي في "رأيتُكَ"، وكما التي في "رأيتكما" وكم التي في "رأيتكم"...، فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع "إيّا" ذلك الموضع لأنهم استغنوا بها عن "إيّا" كما استغنوا "بالتاء" وأخواتها في الرفع عن "أنت" وأخواتها)) (٧) وقال في موضع آخر: ((لا يجوز "إيّا" أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن "أيا" علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكنّ المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعها "أيا" الآن تضيف الى نفسك ذا فقولك: إني وليّ وعندي)) (٨).

---

(١) توضيح المقاصد: ١/١٣٦، وينظر: شرح ابن عقيل: ١/٩٨، وشرح الأشموني: ١/٥١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/٨٩، والجنى الداني: ٣٦.

(٣) الكتاب: ١/٣٧٩.

(٤) الكتاب: ١/٣٧٩.

(٥) المنصف ينظر: الانصاف: ٢/٦٩٠.

(٦) - ينظر: ائتلاف النصرة: ١٠٥.

(٧) - الكتاب: ٢/٢٠٠-٢٠٥.

(٨) - الكتاب: ٢/٣٦٠-٣٦٣.

ونسب الرضي إلى بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين أنّ اللواحق "الكاف والهاء واليا" في الضمائر و "إيّا" دعامة زائدة تعتمد عليها اللواحق لتتصل عن المتصل[١]، إلاّ أنّ الفراء لم يذهب الى هذ الرأي، وانما ذهب الى أنّ "إيّاك" برمتها ضمير، وذلك عند ما علّق على قوله: "فإياك المحاينة أن تحينا"، إذ قال: "إحذر المحاينة ولو أراد مثل قوله: إياك والباطل لم يجز إلقاء الواو، لأنّه اسم أتبع اسماً في نصبه، فكان بمنزلة قوله في غير الأمر: أنتَ ورأيكَ وكلّ ثوبٍ وثمنه، فكما لم يجز "أنت فكأنه بمنزلة قوله في رأيك" وكل ثوبٍ ثمنه، فكذلك لا يجوز إيّاك الباطل، وأنت تريد: إياك والباطل"[٢]، فإنّ قوله: "لأنّه اسم أتبع اسماً في نصبه"، فذلك يدل على أنّ إيّاك اسم بكماله، ذلك لأنّه لم يصرح بحرفيه "إيا" واسمية "الكاف" وهذا ما ذهب إليه بعض الكوفيين، قال الرضي: "وقال قوم من الكوفيين: "إياك، وإيّاي أسماء بكمالها"[٣].

وذهب الطبري (ت٣١٠هـ) إلى أنّ "الكاف" التي مع "إيّا" هي الكاف التي تتصل بالفعل، وهي كناية اسم المخاطب المنصوب بالفعل، و"إيّا" أُتي بها صلة تعتمد عليها الكاف[٤].

وذهب الزجاج إلى أنّ "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات[٥]، قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "وذهب ابو اسحاق الزجاج إلى أنّ "إيّا" اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، نحو قولك: "إيّاك ضربتُ" و"إياه حدثتُ" ولو قلت: إيّا زيد حدثت كان قبيحاً لأنّه خطاب المضمر"[٦].

وردّ ابن جني (٣٩٢هـ) مذهب الخليل الذي يقول: أنّه مضمر مضاف، فقال: "فأمّا قول الخليل: لو أنّه قائلاً قال: إيّاك نفسك لم اعنّفه" فهذا ليس بتصريح قول، ولا محض إجازة، وإنّما قاله على ما سمعه من قولهم: "فإياه وإيّا الشواب" ولو كان ذلك قوياً في نفسه، وسائغاً في رأيه لما قال: لم اعنّفه، كما لا يقال: في قولهم:

---

(١)- ينظر: شرح الرضي: ٤/٢٥٤، والجنى الداني: ٥٢٧. (٤)- ينظر: جامع البيان: ٥٢/٩

(٢)- معاني القرآن: ١/١٦٦. (٥)- ينظر: الجنى الداني: ٥٢٦-٥٢٧

(٣)- شرح الرضي: ٤/٢٥٤، الجنى الداني: ٥٢٧. (٦)- شرح المفصل: ٣/١٠٠.

قال: قام زيد، فرفع زيداً بفعله، إنك في هذا عندي غير محنف وانما يقال له: أصبت، ووافقت كلام العرب الذي لا معدل عنه))[1].

ورد أيضاً على مذهب الفراء والكوفيين: القائل بأنّ "إيّاك" بكماله هو الاسم، ((فأما قول من قال: إنّ "إيّاك" بكماله الاسم، فليس بقوي، وذلك أنّ "إياك" فتحة الكاف فيها تفيد الخطاب المذكر، وكسرة الكاف تفيد الخطاب المؤنث بمنزلة "أنت" في أنّ الاسم هو الهمزة والنون والتاء المفتوحة تفيد خطاب المذكر، والتاء المكسورة تفيد خطاب المؤنث، وكما ان ما قبل التاء في "أنت" هو الاسم والتاء حرف خطاب فكذلك "إيّا" هو الاسم والكاف بعدها حرف خطاب))[2].

وردّ أيضاً على مذهب الزجاج القائل بأنّ "إيّا" اسم مضمر خصّ بالإضافة إلى المضمر ((وليس بمضمر كما زعم والدليل على أنّ "إيا" ليس باسم مضمر اقتصارهم به على ضرب واحد من الاعراب وهو النصب، كما اقتصروا بـ "أنا وأنت" ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع، وكما "أنا وأنا وأنت وهو ونحنه" وما اشبه ذلك اسماء مضمرة، وكذلك "إيّا" اسم مضمر لاقتصارهم به على ضرب واحد من الاعراب وهو النصب))[3].

ثم أنهى ابن جني حديثه، فقال: ((فقد صح إذاً بما أوردناه سقوط هذه الأقوال ولم يبق هنا قول يجب اعتقاده، ويلزم الدخول تحته غير قول أبي الحسن أنّ "إيّا" اسم مضمر، وأن الكاف بعد ليست باسم، وانما هي للخطاب بمنزلة كاف "ذلك وأرأيتك وابصرك زيداً، وليس عمراً، والنجاءك"))[4].

واختار ابن مالك مذهب الخليل[5] وذكر أبو البركات الأنباري أنّ الرواية التي ذكرها الخليل لا يلتفت إليها لشذوذها[6]، وتابعه ابن يعيش[7] ومنه عبد اللطيف الخرّبي[8].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٧١.

(٢) سر صناعة الاعراب: ١/ ٢٧٠ - ٢٧٢.

(٣) سر صناعة الاعراب: ١/ ٢٧٣، وينظر: الانصاف: ٢/ ٦٩٧.

(٤) سر صناعة الاعراب: ١/ ٢٧٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ١٢٦، شرح ابن عقيل: ١/ ٩٩، وشرح الاشموني: ١/ ٥٠.

(٦) - ينظر: الانصاف: ٢/ ٦٩٧.

(٧) - ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٠٠.

(٨) - ينظر: ائتلاف النصرة: ١٠٥.

قال ابو البركات الانباري: ((فكما ان التاء ليست من المضمر الذي هو أنْ في "أنتَ" وانما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الاعراب؛ فكذلك "الكاف" ليست من المضمر الذي هو "ايا" في "إياك" وانما هي لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الاعراب، وان لم تكن "الكاف" في "اياك" من المضمر كما لم تكن "التاء" في "أنت" من المضمر، واستحال ان يقال إن "أنتَ" من المضمر كما لم تكن "التاء" في "انت" من المضمر، واستحال ان يقال إن "انت" بكماله هو المضمر، فكذلك يستحيل أن يقال إن "اياك" بكماله هو المضمر))[1].

ثانياً: "الخلاف في تقديم خبر "ليس" عليها"

((واما "ليس"، فمذهب سيبويه، وابي علي الفارسي، وابن برهان، جواز تقديم خبرها عليها، بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[2]، وذهب الكوفيون، والمبرد، وابن السراج الى منعه ذلك))[3].

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر "ليس" عليها، فذهب البصريون الى انه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها[4]، ونسب بعضهم لسيبويه جواز التقديم، وبعضهم المنع[5]، اذ قال أبو البركات الأنباري: ((وزعم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح انه ليس له في ذلك نص))[6]، وذكر ابن يعيش أنّ سيبويه أجاز تقديم خبر "ليس" عليها فقال: ((ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائماً ليس زيدٌ، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين))[7]، وحجتهم في ذلك هو وروده في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[8]، فوجه الدليل في هذه الآية انه قدم معمول خبر "ليس" عليها، فـ "يوم يأتيهم" يتعلق بمصروف، وقد تقدم على "ليس"، ولو لم يجز تقديم خبر "ليس" عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل[9].

---

(١) الانصاف: ٢/٧٠٧.

(٢) هود: ٨.

(٣) شرح ابن الناظم: ١٢٥، وينظر توضيح المقاصد: ١/٢٠١-٢٠٢، واوضح المسالك: ١/٢٧١، وشرح ابن عقيل: ١/٢٧١، والبهجة المرضية: ١١٤، وشرح الاشموني: ١/١١٤.

(٤) ينظر: الانصاف: ١/١٦٢، واسرار العربية: ١٤٠، وائتلاف النصرة: ١٤٣.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٧٨، وحاشية الخضري: ١/١١٤.

(٦) الانصاف: ١/١٦٢، وينظر: ائتلاف النصرة: ١٤٣.

(٧) شرح المفصل: ٧/١١٤.

(٨) هود: ٨.

(٩) ينظر: الانصاف: ١/١٦٢، وائتلاف النصرة: ١٤٣.

وذهب الكوفيون، وتابعهم في ذلك المبرد وابن السراج، والكثير المتأخرين إلى منع تقديم خبر "ليس" عليها[1] قال ابن يعيش: ((ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد. قال السيرافي وأبو علي لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها، وحكى ابن درستويه في كتاب الإرشاد أن فيه خلافاً على ما تقدم وقوله: "وقد حكوه في ليس فحمل من الغرب الأول" يريد الذي لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان في أوله ما النافية إشارة إلى أن من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها وقوله: "والأول هو الصحيح" يريد الأول من القولين وهو جواز تقديم خبرها عليها))[2] وحجة المانعين في ذلك أنه فعل غير متصرف، إذ قاسوه على "عسى" وكلاهما جامد لا يتصرف، فلما كانت "عسى" لا يتقدم خبرها عليها فكذلك "ليس"[3]، ونسبه أبو البركات الأنباري[4] وابن يعيش[5] وابن الناظم[6] والمرادي[7] وابن عقيل[8] والسيوطي[9] والأشموني[10] إلى المبرد.

وأيد أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين، فقال: ((والصحيح عندنا ذهب إليه الكوفيون))[11] إذ رد على مذهب البصريين في قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[12] أن "يوم" متعلق بـ "مصروف" ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته للفعل وكما قرأنا في الأعراف قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[13] فإن يوم في موضع "رفع" وبني على الفتح لإضافته للفعل، وكذلك الآية التي احتج بها البصريون[14] وأنه وإن كان منصوباً فإنه

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٣٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني: ١/ ١١٤.
(٢) شرح المفصل: ٧/ ١١٤.
(٣) ينظر: الانصاف: ١/ ١٦١، واختلاف الذهبية: ١٢٣.
(٤) ينظر: الانصاف: ١/ ١٦٠.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١١٤.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٣٥.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٠١.
(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٧.
(٩) ينظر: البهجة المرضية: ١١٤.
(١٠) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ١١٤.
(١١) ينظر: الانصاف: ١/ ١٦٣.
(١٢) المائدة: ١١٩.
(١٣) هود: ٨.
(١٤) ينظر: الانصاف: ١/ ١٦٣، واختلاف الذهبية: ١٢٣ - ١٢٤.

منصوب بفعل مقدر دل عليه "ليس مصروفاً عنهم" اذ التقدير: يلازمهم العذاب يوم يأتيهم (١).

وذهب ابن الناظم مذهب الجمهور، إذ قال: ((وبين "ليس" و"عسى" فرق لأن "عسى" تمة صفة معنى ماله صدر الكلام، وهو معنى الترجي في نحو: لعل وليس بخلاف ذلك لانتفاء دالة على النفي وليس هو - في لزوم صدر الكلام - كالترجي، لأن النفي ولئن لزم صدر الكلام حيثما لم يلزمه فيما عداها، فلا يلزم من امتناع التقديم على هذه الأفعال امتناع تقديم خبر "ليس" عليها)) (٢).

وايد المرادي مذهب الكوفيين، اذ قال: ((وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بـ "ما" النافية)) (٣) ورجح الشرجي مذهب الكوفيين، فقال: ((والراجح عندي دليلاً ونقلاً مذهب إليه الكوفيون)) (٤).

وقال الأشموني: ((إنه معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها، وأيضاً فإن "عسى" لا يتقدم خبرها إجماعاً، لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليس أولى بذلك، لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها)) (٥).

ثالثاً: "الخلاف في ناصب المفعول معه"

((ناصب المفعول معه: إما فعل نحو: استوى الماء والخشبة، وإما اسم يشبهه نحو: "زيد سائر والطريق"، ومذهب سيبويه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وحرف التنبيه والظرف المخبر به، وذهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو نفسها لا نيابتها عن الاسم)) (٦).

اختلف النحويون في ناصب المفعول معه أهو الفعل الذي قبله بتوسط الواو أم ناصبه فعل مقدر بعد الواو، أم أن ناصبه الواو نفسها أم أنه منصوب على الخلاف؟ فذهب سيبويه - وشبه أبو البركات الأنباري (٧) والشرجي (٨) في علوم البحرين على

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٢٢، والخلاف النحوية ١٢٤.

(٢) شرح ابن الناظم: ١٢٦.

(٣) توضيح المقاصد: ١/ ٢٠٤.

(٤) الخلاف النحوية: ١٢٣.

(٥) شرح الأشموني: ١/ ١١٤ - ١١٥.

(٦) توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠ - ٩١ وينظر: أوضح المسالك: ٢. ٢ وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٩ والبهجة المرضية ٢٣١ - ٢٣٢ وشرح الأشموني: ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٧) - ينظر: الإنصاف: ١/ ١٢٤.

(٨) - ينظر: الخلاف النحوية: ١٢٦.

انه ناصب المفعول معه الفعل الذي قبله بتوسط الواو ونحو قولنا: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة، قال سيبويه ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل ويتخير فيه الاسم لأنه مفعول معه مفعول به، كما انتخب نفسي في قولك: امرأ ونفسه وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، ما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها))[1].

وقال ابن السراج: ((اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو التي دلت على معنى مع))[2].

واحتجوا بأن العامل فيه هو الفعل، لأنه الأصل في نحو: استوى الماء والخشبة أي: استوى الماء مع الخشبة، فلما أقاموا الواو مقام "مع" توسعوا في كلامهم فوصل الفعل بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه، واحتجوا أيضاً بأن الأفعال اللازمة يمكن تعديتها بالهمزة نحو: أخرجت زيداً، وكذلك بالتضعيف نحو: خرّجت المتاع، وأيضاً بحرف الجر نحو: خرجت بزيد، وقالوا: ونفس ذا أضجعهم الاسم في باب الاستغناء بالفعل المتقدم بتقوية "إلا" نحو: قام القوم إلا زيداً، فكذلك انتصب المفعول معه بالفعل المتقدم بتقوية "الواو"[3].

ووافق الأخفش فيما ذهب إليه سيبويه في أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم عليه، غير أنه اختلف معهم في كيفية انتصابه إذ ذهب إلى أن انتصابه "مع" نحو قولنا: استوى الماء والخشبة، والواو هي التي هيأت له الفرصة[4] فهي بعد الواو ينتصب انتصاب "مع" نحو قولنا جئت معه، قال ابن يعيش: ((وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف قال: وذلك أن الواو في قولك: قمت وزيداً أقحمة موقع "مع" فكأنك قلت: قمت مع زيد))[5].

1- الكتاب: 1/ 299، وينظر: شرح ابن يعيش: 2/ 48.
2- الأصول: 1/ 209.
3- ينظر: الانصاف: 1/ 248- 249، وأسرار العربية: 181، والتسهيل: 76.
4- ينظر: ائتلاف النصرة: 36، والمدارس النحوية: أسطورة وواقع: 63.
5- شرح المفصل: 2/ 29.

وذهب الزجاج الى أنّ ناصب المفعول معه، فعل مقدرة بعد الواو والتقدير في قولنا: استوى الماء والخشبة، أي: ولابس الخشبة، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[1]، فقال ابن يعيش: ((وكان الزجاج يقول: أنك اذا قلت: ما صنعت وزيداً، انما تنصب زيداً بإضمار فعل، كأنه قال: ما صنعت ولابست زيداً، قال: وذلك من أجل انه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو))[2].

ورد ابن يعيش هذا المذهب، فقال: ((وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه.. ألا ترى أنك تقول ضربت زيداً وعمراً فيعمل الفعل في عمر بتوسط الواو ولما اقتضاه المعنى كذلك هنا))[3] ووصفه ابن الانباري بأنه هذا المذهب باطل[4] وليس بصحيح[5].

وذهب الكوفيون الى انه منصوب بالخلاف وجمعهم فيما ذهبوا اليه انه لا يحسن تكرير الفعل، نحو: استوى الماء والخشبة، فلا يقال: استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة ليس فيها اعوجاج فتسوى، فاذا لم يحسن تكرير الفعل في هذا، كما يحسن في جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف، واحتجوا ايضاً على أنّ "استوى وجاء" فعل لازم، واللازم ينصب هذا النوع من الاسماء[6].

وذكر ابن يعيش هذا المذهب بأنه ضعيف جداً، اذ قال: ((لانه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول ولجاز نصب الاول ايضاً لأنه مخالف للثاني لأن الثاني اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الاول لهم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الاول))[8] وورد ايضاً مذهب الاخفش فقال: ((لأن قولك استوى الماء والخشبة، وسرت والليل وكنت وزيداً كالاخوين ليست الواو هنا ظرفاً))[9].

---

(١) ينظر: الانصاف: ١/ ٤٩٢، وشرح الرضي ١/ ١٨٠، والجنى الداني ١٥٥، وائتلاف النصرة ٢٦.
(٢) شرح المفصل: ٢/ ٤٩.
(٣) شرح المفصل: ٢/ ٤٩.
(٤) ينظر: الانصاف: ١/ ٤٩٢، وائتلاف النصرة ٢٦.
(٥) ينظر: اسرار العربية: ١٨٢.
(٦) ينظر: الانصاف: ١/ ٤٨٢، والجنى الداني ١٥٥، وائتلاف النصرة ٢٦.
(٧) ينظر: الانصاف: ١/ ٤٨٢، وشرح المفصل: ٢/ ٤٩.
(٨) شرح المفصل: ٢/ ٤٩.
(٩) اعهد نفسه والاوفق نصبها

ورد من هذا عبد القاهر الجرجاني، فقالوا فيه: إنّ الواو لو كانت عاملة في المفعول معه لاتحاد الفعل بها، كما يتحد بأنّ وأخواتها[1].

ووافق ابن يعيش مذهب سيبويه فقال: ((والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواو النائبة عن "مع"))[2]، واختار أبو البركات الأنباري مذهب سيبويه أيضاً بدحضه حجج الكوفيين[3]، وتابعهم في ذلك عبد اللطيف الشرجي[4] واليوسي[5].

رابعاً: الخلاف في عامل النصب في المستثنى بـ "إلاّ"

((وذهب السيرافي: إلى أن الناصب هو ما قبل "إلاّ" من فعل، أو غيره بتعدية "إلاّ" وذهب ابن خروف إلى أن الناصب ما قبل "إلاّ" على سبيل الاستقلال، وذهب الزجاج إلى أنّ الناصب "استثنى" مضمراً))[6].

اختلف النحويون في ناصب المستثنى بعد "إلاّ" فذهب البصريون إلى أن ناصبه الفعل أو معنى الفعل بواسطة "إلاّ" ونسب ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) هذا الرأي إلى سيبويه[7] ونسب أيضاً إلى السيرافي[8].

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الدليل على أن العامل فيه لا بد أن يتعلق بالفعل معنى، فهو جزء مما انتصب بالفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام، ولأنه بعد الفعل وإن كان لا يأتي الأول، إلا أنه قوي بـ "إلاّ" فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره تنبيه الاسم في المفعوله كقولنا

---

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٢/ ١٥٨، وشفاء العليل: ١/ ٣٣٩.
(٢) شرح المفصل: ٢/ ٤٩.
(٣) ينظر: الانصاف: ١/ ٤٩ - ٥٠.
(٤) ينظر: الجنى الداني: ١٥٥.
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٥٩١.
(٦) ينظر: اشتعلاف النصرة: ٣٦.
(٧) ينظر: البهجة المرضية: ٣٠٢.
(٨) شرح ابن الناظم: ٢٩٢، وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤، وأوضح المسالك وشرح ابن عقيل
(٩) ينظر: الانصاف: ١/ ٦١ ٢، وأسرار العربية: ٢٠١، وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠٢
(١٠) الجنى الداني: ٥١٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٩٨، وشرح الاستمراري ١/ ٢٧٠
(١١) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠٢، وشرح ابن الناظم: ٢٩٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٨
(١٢) ينظر: شرح الرضي: ٢/ ٨٠.

استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والهيالسةَ، فإنّ الاسم منصوب بـ "استوى وجاء" بتقويه "الواو" وكذلك هنا[1].

وقد اعترض على المذهب بأنه قد تنصب هذه الأسماء، وإن لم يتقدمها فعل كقولنا: القوم إخوتك إلا زيداً[2]، ويمكن ان يجاب عن ذلك: أنّ في هذا المثال وما شابهه نلتزم تأويل فعل يكون هو العامل، فقيل أنّ "أخوتك" من الفعل، لأنه المفهم: "ينتسبون إليك في الأخوة"[3].

وذهب الكسائي إلى أنه انتصب بـ "أنّ" مقدرة بعد "إلا" فتقدير الكلام من قولنا: قام القوم إلا زيداً على رأيه: قام القوم إلا أن زيداً لم يقم"[4].

ونُسب إلى الكسائي قوله أنّ المستثنى منصوب بالمخالفة، أي مخالفة ما بعد "إلا" لما قبلها[5]، وقد رُدّ عليه بـ: لأنّ الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك: "قام زيدٌ لا عمروٌ، لأنّ ما بعد "لا" مخالف لما قبلها، ولوجب النصب في مثل: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، لأن ما بعد لكن مخالف لما قبلها"[6].

وذهب الفراء إلى أنّ "إلا" مركبة من "إن" و"لا" العاطفة، حذفت النون الثانية من "إن" وأدغمت الأولى في "لام" "لا" فإذا انتصب الاسم بعدها فعلى تغليب حكم "إن"، وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبـ "لا" العاطفة، كقولنا "قام القوم إلا زيداً" فالأصل فيه: قام القوم إنّ زيداً لا قام أي لم يقم[7].

وقد رد هذا المذهب بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب ان لا يجوز مثل قولنا "ما قام الا زيداً" لأن هذا الموضع لا تصلح فيه لا ولا إنّ[8].

وذهب ابو العباس المبرد وابو اسحاق الزجاجي وبعض الكوفيين إلى أنّ ناصبه "إلا"[9]. وقد احتجوا بأنّ الدليل على ذلك أنّ "إلا" قامت مقام المستثنى[10] فالمفهم في نحو قولنا: قام القوم إلا زيداً "هو" استثنى زيداً" فإذا كان هذا المفهم يجب أن يكون

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٠٢، والانصاف: ١/ ٢٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٨.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠٣، والانصاف: ١/ ٢٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٨.
(٣) ينظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٨.
(٤) ينظر: الانصاف ١/ ٢٦، وشرح الرضي ٢/ ٨١، وشرح المفصل
(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠٣، والجنى الداني: ١١٥
(٦) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠٤.
(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٠٣ - ٥٠٤، وشرح الرضي
(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٠٤
(٩) - ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٦.
(١٠) ينظر: جواهر الأدب ٢٧٨
(١١)

منهوياً، وكذلك ما قام مقامه، وقالوا: إن الدليل على أنّ الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى الذهب، أنّه فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء، واستدلوا أيضاً بأنّ الفعل ليس عاملاً بقولهم: "القوم أخوتك إلا زيداً" بنصب زيداً، وليس هنا ثمة فعل متقدم[1]، واختار ابن مالك هذا المذهب ونسبه إلى سيبويه والمبرد[2]، وبعد الرجوع إلى الكتاب لسيبويه اتضح أن ناصبها شبيه من كلام فقال: "لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وهو قولك أتاني القوم إلا أباك ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وإنما ذهب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن جملة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"[3].

أمّا كلام المبرّد فصريح في أنّ ناصبه فعل محذوف تقديره "استثنى" أو "أعني" وليس "إلاّ" أي عمل في المستثنى، فقال: "وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم" وفي عند السامع أنّ زيداً فيهم، فلما قلت: إلاّ زيداً كانت لا بدّ له من قولك: أعني زيداً، واستثني فيمن جاءني زيداً، وكانت بدلاً من الفعل"[4]. وقال في كتابه الكامل في قوله تعالى: "فشربوا منه إلا قليلاً منهم"[5]: "ونصب هذا على معنى الفعل، و"إلاّ" دليل على ذلك فإذا قلت: جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أنّ "زيداً" أحدهم، فإذا قال: إلاّ زيداً، فالمعنى: إلا أعني فيهم زيداً، أو استثنى ممن ذكر زيداً"[6].

وذهب ابن خروف إلى أنّ الناصب ما قبل "إلاّ" من فعل أو شبهه من غير أن يعدى إليه بواسطة "إلاّ"[7]، وقد رد ابن الناظم هذا المذهب، فقال: "ويبطله: أنه حكم بما لا دليل له، فإنّ المنصوب على الاستثناء بعد "إلاّ" لا مقتضى له غيرها لأنها لو حذفت لم يكن لذكر من، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع بقاء معناها إيّاه لزم عدم الدليل، فوجب اجتنابه"[8].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٠٢.
(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١١٠، والجنى الداني: ٥١٦.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٢٠ - ٣٢١.
(٤) المقتضب: ٤/ ٣٩٠.
(٥) البقرة: ٢٤٩.
(٦) الكامل: ٢/ ٨٩٠.
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٩٠، والجنى الداني: ٥١٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٠٥.
(٨) شرح ابن الناظم: ٢٩٣.

ونسب أن سيبويه أنه منصوب بما قبله من الكلام[1]، قال سيبويه: «لأنه مخرج مما دخل فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً»[2].

قال أبو علي النحوي (ت ٤٧٧هـ): «الذي أرى: أنه مثل انتصاب المستثنى بانتصاب الدرهم بعد العشرين وهذا من عادته أن يمثل به ما كان منتصباً عنده عن تمام الجملة المذكورة قبلها»[3].

وقد قبل ابن عصفور على هذا المذهب[4]، وكذلك المرادي[5] وعد الأرجح أن الرأي البصري هو الصحيح معللاً ذلك بقوله: «الفعل ما أخذ حظه من الفاعل وانتصب ما زاد عليه لفضلة كالفاعل»[6].

خامساً: الخلاف في «سوى»

«سوى وسواء لغتان في سوى وهي مثل غير معنى واستعمالاً، فيستثنى بها وجعل سيبويه «سوى» ظرفاً غير متصرف»[7].

اختلف النحويون في «سوى» أتكون ظرفاً أم اسماً؟ فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أن «سوى» لا يجوز أن تستعمل إلا ظرفاً ولا تخرج عن الظرفية عندهم إلا في ضرورة الشعر[8]، نحو: قام القوم سوى زيد، فسوى منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء[9] وكقولنا: جاءني القوم سواك فالمعنى «جاءني القوم مكانك» و«بدلك».

قال سيبويه: هذا سواك، وهذا رجل سواك، وهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى «بدلك» ولم يكن اسماً إلا في الشعر[10].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٤٢.
(٢) الكتاب: ٢/ ٢٧٠.
(٣) المسائل المشكلة: ٤٨٢.
(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٥٤٢.
(٥) ينظر: جواهر الأدب: ٢٢٨.
(٦) جواهر الأدب: ٢٢٨.
(٧) شرح ابن الناظم: ٢٠٤ - ٢٠٦ وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٨ - ١٠٩، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٥ وشرح ابن عقيل: ١/ ٦١١، والبهجة المرضية: ٢٤٠ - ٢٤١، وشرح الأشموني: ١/ ٢٢٦.
(٨) ينظر: الأشباه: ١/ ٢٤٦، وشرح الرضي: ٢/ ١٢٤ والتكملة: ٤٠٠.
(٩) ينظر شرح ابن عقيل: ١/ ٦١١، ومعاني النحو: ٣/ ٤٠٠.
(١٠) الكتاب: ١/ ٤٠٧، وشرح ابن الناظم: ٢٠٦.

وقال الخليل إنّ من قولهم: «أتاني القومُ سِوَاكَ» كقولك: أتاني القومُ مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلاّ أنّ في سِوَاك من الاستثناء»(١).

واحتجوا بأنّ الدليل على أنّ "سِوَى" ظرف، أنه يوصل الموصول بها، كقولنا: "قام الذي سِوَاك"، لأنّه لم يستعمل في كلام العرب إلاّ ظرفاً، بخلاف "غير"(٢).

واحتجوا أيضاً بأنّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها لا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً(٣)، قال الشاعر(٤):

وأبذلُ سَوَامَ المالِ إنّ سِوَادَهَا ... وجُونَاً

فالشاهد في البيت "إنّ سِوَادَهَا دهماً وجوناً" فذهب "سواد" على الظرف، و "دهماً"، و"جوناً" اسم "إنّ" وتخطاه العامل إلى ما بعده، ولو أنّه لم يستعمل "سواد" ظرفاً لذهب على أنّه اسم "إنّ" ورفع ما بعده، لأنّ اسم "إنّ" لا يتأتى خبرها إلاّ أن يكون الخبر ظرفاً(٥).

وقال الرضي (ت ٦٨٦هـ) في لزوم النصب بـ "سوى" عند البصريين: «هو لازم النصب على الظرفية لأنّه في الأصل صفة ظرف، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها: النصب، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل»(٦).

وذهب الأخفش إلى أنّ "سوى" تكون اسماً وتكون ظرفاً، واحتجوا لما ذهبوا إليه أنّ سوى تكون بمنزلة "غير" هو دخول حرف الجر عليها(٧)، وذهب الزجاجي وابن مالك بأنّها تعامل معاملة "غير" من الرفع والنصب والجر(٨).

وإذا تباعُ كريمةٌ أو تشترى ... فسواكَ بائعها وأنت المشتري

فالشاهد في البيت: "فسواك"، فإنّ "سوى" خرجت عن الظرفية ووقعت في محل رفع "مبتدأ" ومن استعمالها اسماً صوبة قول الشاعر(٩):

---

(١) الكتاب: ٢/٣٥٠.
(٢) ينظر: الانصاف: ١/٢٩٦، وشرح الرضي: ٢/٣١٤، وائتلاف النصرة: ٤٠.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/٨٣.
(٤) قائله لبيد بن ربيعة العامري، وهو من شواهد الأنصاف: ١/٢٩٦، وشرح المفصل: ٢/٨٣.
(٥) ينظر: الإنصاف: ١/٢٩٦ - ٢٩٧، وشرح المفصل: ٢/٨٣.
(٦) شرح الرضي: ٢/٣١٤.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/٨٤ وائتلاف النصرة: ٤٠.
(٨) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٤١، وأوضح المسالك: ٥٣١، وشرح ابن عقيل: ١/٦١١.
(٩) البيت لمحمد بن عبد الله المذحجي، ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٦١٣ وشرح الأشموني: لم يسند لقائل معين، وهو من شواهد: شرح ابن عقيل: ١/٦١٤.

لديك حقيق بالمنى لمؤمل وإن سوال ما يؤمله يسقنا

قال الأعلم فيه: «إن سوالك» حيث وقعت «سوى» أي فقد وقعت منصوبة عند الزمانيين. وأبو البقاء العكبري: لما «إن» سوى» تستعمل ظرفاً غالباً وغير ظرف قليلاً[1] أي: تستعمل مفعولاً فيه غالباً وأداة استثناء قليلاً.

قال ابن عصفور: إن سوى وسُوى وسواء: «بمنزلة «غير» في المعنى إلى أنها أبداً تكون في موضع نصب على الظرف فإذا قلت: «قام القوم سواك» وسُواك وسواءك فمكانك قلت: قام القوم مكانك وبدلك»[2] وهو بذلك موافق لمذهب سيبويه.

وذكر ابن عقيل أن الفراء موافق لمذهب سيبويه، فقال: «ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً»[3]. وبعد الرجوع إلى معاني القرآن نجد أن الفراء يختلف عن منهج الكوفيين فقال: «وسواء في هذا الموضع قد تكون «سواء» في غير مذهب «غير» كقولك للرجل: «أتيت سواك»»[4].

واعترض ابن الناظم على سيبويه فقال: «ولا يسلم أن «سوى» تستعمل ظرفاً على المجاز فيقال: رأيت زيداً سواك» كما يقال: رأيت زيداً مكانك، ولكن هذا الاستعمال لا يلزمها بل تفارقه وتستعمل «استعمال «غير» فليس الأمر في «سوى» كما قال سيبويه»[5].

واختار ابن هشام والأشموني ما ذهب إليه الزمانيان وأبو البقاء العكبري[6].

سادساً: الخلاف في مجيء المصدر حالاً:

«من ورود المصدر حالاً قولهم: طلع زيد علينا بغتة، وقتلته صبراً، ولقيته فجاءة، وكلمته شفاهاً، وأتيته ركضاً ومشياً، وذهب الأخفش والمبرد: إلى أن المصدر الواقعة موقع الأحوال مفعولات مطلقة»[7].

ومن وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: «الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية»[1] وقوله تعالى: «وادعوه خوفاً وطمعاً»[2] «ثم ادعهن يأتينك سعياً»[3]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٤٢، والبهجة المرضية: ١٤٢، وشرح الأشموني: ١/٢٢٦.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢١١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٤١، وأوضح المسالك ٢/١٥٢ والبهجة المرضية: ١٤٢.

(٤) معاني القرآن للفراء: ١/٧٧.

(٥) شرح ابن الناظم: ٢٠٦-٢٠٧.

(٦) شرح ابن الناظم ٢٦٦، وينظر: توضيح المقاصد ٢/١٢٥-١٢٠ وأوضح المسالك ٢٢٠-٢٢٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٠-٢٢٦ والبهجة المرضية ٢٤٨-٢٤٩، وشرح الأشموني ١/٢٤٥-٢٤٦.

وقول العرب: قتلته صبراً، وفلج زيدٌ بغتةً، ولقيته فجاءةً، ...، فعلى الرغم من كثرته فلم يُجز النحاة القياس على هذا المسموع لمجيئه على خلاف الأصل[٤].

قال سيبويه: ((وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فُجاءةً ومُفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مُشافهةً، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوقع هذا الموقع، لأن المصدر ههنا في موقع فاعل، إذا كان حالاً ألا ترى أنه لا يُحسن: أتانا سُرعةً، ولا أتانا رُجلةً، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً، واطرد في هذا الباب الذي قبله لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل))[٥].

وذهب المبرد إلى جواز قياسه بغيره، إذا اختلف النقل عنه، فقيل عنه أنه أجاز ذلك مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع الفعل، نحو: أتيته سُرعةً[٦]، فذهب إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، فالتقدير في قولنا: فلج زيدٌ بغتةً، فلج زيدٌ يبغت بغتةً، فـ "بغت" هو الحال لا بغتة[٧]، فقال المبرّد: ((ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى عنه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً، أو مصبراً، وكذلك جئته مشياً، لأن المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً، فهذا جيد، لأن المجيء يكون سعياً، قال الله عز وجل: ﴿ثم ادعهن يأتينك سعياً﴾[٨]، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها))[٩].

إن كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياسه حالاً إذا كان نوعاً من فعله، وكلامه لا يحيس ذلك على الإطلاق، لأنه قال: ولو قلت: إعطاءً لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، فهذا يدل على أنه لا يقيسه مطلقاً إذ أنه كرر القول في

---

(١) البقرة: ٧٤.
(٢) الأعراف: ٥٦.
(٣) البقرة: ٢٦.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢/٥٩، وتوضيح المقاصد: ٢/٨١٦، وأوضح المسالك: ٢/٣٧.
(٥) الكتاب: ١/٣٧٠-٣٧١.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢/٥٩، وتوضيح المقاصد: ٢/٨١٦، وشرح الأشموني: ١/٤٥٠.
(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٦٣٧.
(٨) البقرة: ٢٦٠.
(٩) المقتضب: ٢/٣٣٤-

موضع آخر فقال: «واعلم أن من المصادر تقع في موضع الحال وتقتضيه عناءه فلا يجوز أن تكون معرفة، لأن الحال لا تكون معرفة وذلك قولك: جئتك مشيه وقد نابت عن مصدر حتى لك: جئتك ماشيا»[1].

فالذي يبدو لي أن المبرد يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف في قوله «قتله صبرا» فتأويله صابرا، وجئته مشيا فتأويله: جئته ماشيا. وهذا يعني أنه ذهب مذهب سيبويه.

وذكر ابن يعيش[2]، وابن الناظم[3]، والرضي[4]، وابن عقيل[5] أن الأخفش والمبرد يعربان المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف، ومن المواضع التي يظهر أن المبرد يعرب هذه المصادر مفاعيل مطلقة، إذ قال: «جئته مشيا» أي: جئته ماشيا، فالتقدير: امشي مشيا[6]. وقال في موضع آخر: «وذلك قولك: جاء زيد مشيا، فإنما معناه: ماشيا، فالتقدير: جاء زيد يمشي مشيا»[7].

فإن هذين العبارتين يفيد أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وجزمها يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف.

وقال ابن السراج: «واعلم أن في الكلام مصدرا تقع موقع الحال فتقتضيه انتصابا وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيدا مشيا، فمشيا مفعول من أجله نصبا عن ماش، ويمشي على أن التقدير: أتاني يمشي مشيا، فنصب ذلك: قتله صبرا، ولقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة، ولقيته عيانا، وكلمته مشافهة وإليه ركضا وعدوا وأخذت عنه سماعا»[8]. وهو بهذا يوافق مذهب سيبويه.

وذهب الكوفيون إلى أن المنصوبات مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو «طلع» لتأويله بفعل من لفظ المصدر إذ

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٢٦٨-٢٦٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٢٥.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٥٥.
(٤) ينظر شرح ابن الناظم: ٢١٦.
(٥) ينظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٨.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٢٤.
(٧) المقتضب: ٢/ ٢٢٤.
(٨) المصدر نفسه: ٤/ ٢١٢.
(٩) المصدر نفسه: ٢/ ٢٢٥.
(١٠) الأصول: ١/ ١٧٢-١٧٤.

التقدير في قولنا: زيدٌ طلعَ بغتةً: بغت بغتةً، فيؤولون "طلع" ببغت، وينصبون به "بغتةً" ويؤولون "جاء ركضاً" و"ركض ركضاً"، و"قتلته صبراً": صبرته صبراً (١).

وأجاز المبرّد قياسا وقوع المصدر حالاً فيما كان نوعاً من العامل فيه، نحو: جاء مشياً وركضاً وعدواً، إذ قال: ((ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز، لأنّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سَعْياً فهذا جيد لأنّ المجيء يكون سعياً قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾)) (٣).

واختار ابن يعيش مذهب سيبويه، فقال: ((والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لأنّ قول القائل: أتاني زيد مشياً، يصح أن يكون جواباً لقائل: قال كيف أتاكم زيد، ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنّه لا يجوز أن تقول: "أتاني زيد المشيَ" معرّفاً، وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنّه يكون تقديره: أتاني زيد يمشي المشيَ)) (٤).

وقد كان للكوفيين أسبابهم بعدم القياس على ما سمع من وقوع المصدر حالاً، قال ابن عقيل: ((الحق حال أن يكون وصفاً - وهو ما دلّ على معنى صاحبه: كقائم، وحسن، ومضروب - فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ الأصل في الحال صاحب المعنى)) (٥).

سابعاً: "الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف"

((قال أكثر النحويين: لا يجوز: مررت جالسةً هندٍ، فالفهم الشيخ رحمه الله، وأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، كما هو مذهب أبي علي الفارسي، وابنه كيسان، حكاه عنهما ابنه برهان)) (٦).

الخلاف بين النحاة في أنّ صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد كقولنا: "ما جاء من أحدٍ راكباً" جاز تقديم الحال عليه وتأخيره، فيصح أن تقول: "ما جاء راكباً من أحدٍ" ف "راكباً" جاز تقديم الحال عليه وتأخيره، فيصح أن نقول: ما جاء راكباً من أحدٍ" ف "راكباً" حال مجرور لفظاً بـ "من" الزائدة وإنما الخلاف بينهم إذا كان حرف الجر أصلي غير زائد (٧).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٤٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٢٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٢.
(٢) البقرة: ٢٦٠.
(٣) المقتضب: ٢/ ٢٤٢.
(٤) شرح المفصل: ٢/ ٥٩ - ٦٠.
(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٦٣٢.
(٦) شرح ابن الناظم ٢٠٣، وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٢٧، واضح المسالك
(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٤١، وشرح الأشموني: ١/ ٤١٨.

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز أن تقول: مررت راكباً مزيداً، إذ قال: «ومن ثم صار «مررت قائماً برجل» لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الحكم وليس بفضل والعامل الباء ولو حسن هذا الحسن قائماً هذا رجل فإن قال أقول: مررت بقائم رجل وهذا أحسن من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور»[1].

واحتج البصريون على صحة مذهبهم قال الأشموني: «ويمنع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبها فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلا شيئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير»[2].

وقد أجاز بعض النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف كأبي علي الفارسي وابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) وابن برهان (ت ٤٥٦هـ) واقتضم ابن مالك[3] لورود السماع به، ومن ذلك قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس»[4].

فـ (كافة) حال من المجرور وهو الكاف في «للناس».

وقال ابن الشجري عن ابن الفتح ابن جني: «إذا قولنا: مررت بهندٍ جالسة فلا يجوز أن تقول: مررت جالسة بهندٍ إلا أن حال المجرور لا يتقدم عليه وهذا قول جميع النحويين إلا ابن كيسان فإنه أجاز تقديم حال المجرور عليه»[5].

وقد احتج ابن كيسان لصحة مذهبه ذلك أن العامل في الحال في الحقيقة هو «مررت» وإذا كان العامل في الحال هو الفعل لم يمتنع تقديم الحال وقد احتج بقوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافة للناس»[6] أي: إلى الناس، يقال: خرج القوم كافة[7].

ورد ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ما احتج به ابن كيسان فيما تقدير الآية عنده يقول الزجاج بأن (كافة) حال من الكاف في «أرسلناك» وليست حالاً من الناس

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧٧.

(٢) شرح الأشموني: ١/ ٤٨٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٦٦ وشرح الأشموني: ١/ ٤٨٠.

(٤) سبأ: ٢٨.

(٥) الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٨٠.

(٦) سبأ: ٢٨.

(٧) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٨١.

ومعناها «كافاً» فدخلت الهاء للمبالغة كالتأنيث[1] وقد ذهب الرضي إلى أن في هذا التقدير تعسفاً»[2].

وجاء في البحر المحيط أن قول الزجاج «كافة» بمعنى جامعاً والهاء فيه للمبالغة وما جاء به الزجاج يفتقر الى دليل مما سماع او قياساً لأن هاء المبالغة جاءت بألفاظ محدودة كثير دورانها على ألسن العرب وليست «كافة» من تلك الألفاظ[3].

وقد ذكر ابن مالك جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف أن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حال عليه كما يمتنع تقديم حال المفعول به وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فإن تك أذواد أخذن وسرة فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال[4]

أراد فلن تذهبوا بقتل حبال فرغاً أي هدراً.

ومن ذلك قول الآخر:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً أنها لحبيب[5]

فهيمان وصادياً كلاهما حالان من الضمير المجرور بـ «إلى» وهو الياء.

وقال الأشموني: «والحق جواز ذلك محظوظاً بالشعر ومحل الحجة على أن «كافة» حال من الكاف والتاء للمبالغة كالتأنيث»[6].

ثامناً: «الخلاف في تقديم التمييز على عامله»

«مذهب سيبويه «رحمه الله» امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً والخلاف في امتناع على العامل إذا لم يكن فعلاً متصرفاً أما إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: طاب زيد نفساً» فذهب الكسائي والمازني والمبرد الى جواز تقديم

---

(1) ينظر: المعاني الشجرية: 2/ 781، وشرح الرضي: 2/ 2.

(2) ينظر: شرح الرضي: 2/ 2.

(3) ينظر: البحر المحيط 5/ 184.

(4) طليحة بن خويلد الأسدي وهو من شواهد: شرح ابن عقيل 1/ 249، وشرح الأشموني 1/ 249.

(5) عروة بن حازم العذري ينظر: الشعر والشعراء: 2/ 824، وشرح الأشموني 1/ 249

(6) شرح الكافية الشافية 4/ 2242 - 2245. (7) شرح الأشموني 1/ 249

التمييز عليه قياساً على غيره من المفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولم يجز ذلك سيبويه، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الأصل»[1].

اختلف النحويون في تقديم التمييز يتقدم على عامله أم لا؟ فذهب البصريون إلى أنه يمتنع تقديم التمييز على عامله مطلقاً، سواء أكان عامله فعلاً متصرفاً كقولنا: "طاب محمدٌ نفساً"، فلا يجوز أن تقول: "نفساً طاب محمدٌ"، أم كان فعلاً غير متصرف، واحتج البصريون أنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه، لأنه هو الفاعل في المعنى نحو: تصبب زيدٌ عرقاً" و"تفقأ الكبش شحماً"، فإن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، فلما كان فاعلاً في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً في اللفظ، ولا يلزم على هذا الحال، حيث تقديمها على العامل المتصرف، كقولنا: "راكباً جاء زيدٌ" فـ"زيد" هو الفاعل لفظاً ومعنىً، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى، صار "راكباً" بمنزلة المفعول به، لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه، بخلاف التمييز، فإذا قلنا: "تفقأ الكبش شحماً" فلم يكن الكبش هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هو "الشحم"، فلم يكن "شحماً" بمنزلة المفعول، لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً ومعنىً، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال[2].

قال سيبويه «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ولم يَقْوَ قوّة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأ حمارٌ وتفقأ شحماً ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأ، كما لا يتقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل»[3].

وتابعه في ذلك ابن السراج، فقال: «اعلم أن هذه الأسماء التي تنصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها، وذلك قولك: عشرون درهماً "لا يجوز" درهماً عشرون"، وكذلك: له عندي رطلٌ زيتاً "لا يجوز: زيتاً رطلٌ"، وكذلك إذا قلت: هو خيرٌ عبداً "لا يجوز: هو عبداً خيرٌ"، فإن كان العامل في التمييز فعلاً، فالناس على ترك إجازة تقديمه»[4].

---

(1) شرح ابن الناظم: 251، وينظر: توضيح المقاصد: 3/1176، وأوضح المسالك: 244-245، وشرح ابن عقيل: 1/670، والبهجة المرضية: 268، وشرح الأشموني: 1/266.

(2) وينظر: الإنصاف: 2/820-831، والخلاف النحوي: 328.

(3) الكتاب: 1/204-205.

(4) الأصول: 2/99.

وتابعهما في ذلك ابن عصفور، إذ قال: «لا يجوز تقديم التمييز»[1] وذهب الكسائي وأبو عثمان المازني والمبرد إلى جواز تقديم التمييز على عامله[2]. قال ابن يعيش: «إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، نصبت "راكباً" على الحال، وجاز لك تقديمه، فتقول: "راكباً جاء زيدٌ" والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما؟ قيل: نحن إذا قلنا: جاء زيدٌ راكباً، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنىً، وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه. وأما إذا قلنا: طابَ زيدٌ نفساً، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب، كما لم يجز تقديم المرفوع، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه»[3].

وقال المبرد مشترطاً على سيبويه في عدم تجويزه تقديم التمييز على عامله، إذا كان فعلاً متصرفاً: «زعم أنه لا يقول: "منتصباً تفقأتْ" ولا عرقاً "تصببتُ"، وأنه لا يجيء بالتقديم في شيء من التمييز البتة، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز، فيلزمه هنا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وإلا ترك قوله في الحال»[4].

واحتجّوا على صحة ما أوردوه وذلك من طريقين، هما: السماع، والقياس، فأمّا السماع فقد استشهدوا بقول الشاعر[5]:

أَ تَهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبها ... وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

فالشاهد: نصب "نفساً" على التمييز وقد قدّمه على عامله وهو "تطيبُ"، فدلّ على جوازه.

وأمّا القياس: فلأنّ العامل إذا كان فعلاً متصرفاً جاز تقديم معموله عليه، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، وجاءَ زيدٌ راكباً، يجوز أن تقول: عمراً ضربَ زيدٌ، وراكباً جاءَ زيدٌ»[6].

---

(1) المقرب: 1/ 165.

(2) ينظر: الإنصاف: 2/ 828، وشرح الأشموني 1/ 266، وائتلاف النصرة: 29.

(3) شرح المفصل: 2/ 74.

(4) المقتضب: 3/ 26

(5) تنسب إلى المخبل السعدي، وهو من شواهد: المقتضب: 3/ 26، والخصائص: 2/ 386، والإنصاف: 2/ 828، وشرح المفصل: 2/ 74، وتوضيح المقاصد: 2/ 722، وأوضح المسالك: 3/ 50 وشرح ابن عقيل: 1/ 260، وشرح الأشموني: 1/ 266، وائتلاف النصرة: 29.

(6) ينظر: الإنصاف: 2/ 830.

وذهب ابو البركات الأنباري إلى أنّه منصوب بفعل مقدر تقديره "أعني" كأنّه قال: أعني نفسه، لا على التمييز، ولو قُدّر ما ذُكر من الرواية فإنه جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجّة[1]، وتابعه الشرجي معللاً بأنّ الرواية الصحيحة للبيت: وما كان نفسي بالفراق تطيب، مؤيداً في ذلك مذهب البصريين[2].

---

(1) ينظر: الانصاف: 2/ 821، واسرار العربية: 197.

(2) ينظر: اعتلاف الذخيرة: 39.

٤- اتخذ الخلاف في عامل الذهب للمستثنى بعد إلا
إتجاهين الأول: إلا نفسها هي التي تقوم بالذهب
والثاني المستثنى منه وإلا معاً يقومان بذلك
المستثنى والرأي الأول هو الأشهر لأن إلا
في مقام الفعل أستثني كما الباء في مقام أُنادي

٥- سوى اسم يؤدي معنى الاستثناء يرفق
ويذهب ويجر فلا يقترن على وجه
إعرابي واحد بدلالة الشواهد الشعرية
المالة ولا عبرة لمن جعلها ظرف منصوب
لزوماً

٦-

الخاتمة

بعد كتابة بحثي الذي تناولت فيه الخلاف النحوي في منصوبات الجملة الإسمية خَلُصْتُ من خلاله إلى جملة من النتائج أعرضها على النحو الآتي.

١- ان الخلاف في "إيا" عند لحوق الضمائر بها من تكلم وخطاب وغيبة يأخذ اتجاهين احدهما أنّ "إياك" "إياه" "إياي"، كلها ضمير منفصل له محل من الإعراب وهو رأي سيبويه واغلب البصريين أمّا الخليل فيرى ان "إيا" هي ضمير منفصل مضافة إلى ما بعدها من الضمائر، وهناك مَن عدّ الضمائر حروف لا محل لها من الإعراب

٢- يجوز تقديم خبر ليس عليها عند اغلب النحاة البصريين بدلالة ورود الآيات القرآنية والأبيات الشعرية المثبتة لذلك اما رأي الكوفيون وابن السراج الذين منعوا ذلك فهو أقلّ شهرةً من سابقه

٣- المفعول معه يُلحِقُ الفعل السابق له ولا عبرة لمن جعل الواو هي الناصبة لأن الواو حرف مختص بالأسماء وما كان هذا وظيفته يقوم بجر الأسماء بعده لا نصبها وهذه الحجة من أقوى الأدلة التي ذُكرت على صحة ما ذكرناه

المصادر والمراجع

١- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تح: طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- اسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي - دمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٣- اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح: محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي - البيروت

٤- البهجة المرضية، على ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تعليق: علي الحسيني، دار الفكر قم - إيران.

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن ام قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

٧- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن ام قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة ومحمد ند يم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة ط٢، بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.

٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري الدمياطي (ت ١٢٨٧هـ)، دار احياء الكتب العربية مطبعة البابي الحلبي - مصر

٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٤م.

١٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥م.

١١- شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تح وصاحب ابو جناح، ط١، جامعة الوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨٠م.

١٢- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ايران، ١٣٩٨هـ.

١٣- شرح الملحة البدرية في علم اللغة العربية، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح هادي نهر، مطبعة الجامعة بغداد ١٩٧٧م.

١٤- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٢م.

١٥- مقاييس اللغة، ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا بن فارس ت ٣٩٥هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٩م.

١٦- المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥هـ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

١٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت ١٩٨٠م.